بعد المحاولة الأخيرة التي جرت لاختراق أنظمة "المالية"

النواب يصوبون اهتمامهم على «الأمن السيبراني»: موضوع مهم وخطير

خالد الطمار

عبدالوهاب العيسى

العيسى يقترح على «التعليم العالي» ابتعاث الطلبة لدراسة هذا التخصص شديد الأهمية

الساير يسأل وزراء الاتصالات والخارجية والداخلية والمالية عن مكافحة عمليات قرصنة الأموال

المسعود: سبق أن اقترحت تشكيل لجنة للأمن السيبراني في دور الانعقاد الماضي وسأجدد الطلب

الطمار: وجهت أسئلة برلمانية حول وجود مشغّل افتراضي للإنترنت جديد بالكويت

في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة المالية أن أحد أنظمتها قد تعرض لمحاولة اختراق عبر فيروس فجر أول أمس،أكد نواب في مجلس الأمة أن موضوع الأمن السيبراني مهم للغاية، مشددين على ضرورة حماية البلاد من عمليات القرصنة الإلكترونية التي من الممكن أن تتعرض لها.

في هذا السياق تقدم النائب عبدالوهاب العيسى، باقتراح يطلب فيه «قيام وزارة التعليم العالي بإعداد خطط ابتعاث مميزة لأفضل جامعات العالم للطلبة المتميزين في البرمجة والعلوم الرقمية لدراسة تخصص الأمن السيبراني، للمساهمة بتكويت هذا القطاع وتعزيزه مستقبلاً».

وقال العيسى، إن «حروب المستقبل "سيبرانية" ومخاطرها كبيرة ومنها تعطيل برج المراقبة في المطار وما يحتويها من مخاطر هبوط واقلاع الطائرات، وتعطيل شبكة الكهرباء، واختراقات مصرفية للحسابات الشخصية وتعطيل حركة المال في الدولة، واختراق بيانات ومعلومات أمنية خاصة في الدولة».

وشدد العيسى على أن الأمن السيبراني على رأس أولويات أي دولة وبات الاهتمام فيه أهم من صفقات الأسلحة، مشيرا إلى أن الاعتماد على الشركات الأجنبية في حماية منظومة الأمن السيبراني خطر كبير ويضع الكويت في حالة ابتزاز تفاوضي دائم.

وأضاف «تقدمت باقتراح لوزير التعليم العالي بإعداد برامج خاصة وبعثات مميزه في افضل الجامعات للطلبة المتميزين في الرقمنة لإعدادهم بشكل عاجل في تخصصات الامن السيبراني حتى نملك استقلالية دفاعية خاصة فينا دون اللجوء للغير».

من جهته وجه النائب مهند الساير سؤالاً مشتركاً إلى وزراء الاتصالات والخارجية والداخلية والمالية في شأن مكافحة عمليات القرصنة الالكترونية لأموال المواطنين والمقيمين، متسائلاً عن إجراءات حماية الحسابات البنكية للمواطنين من القرصنة وهل تمت مخاطبة الدول التي ترد منها عمليات القرصنة.

وفي سؤاله إلى وزير الخارجية، قال الساير، «انتشرت في الآونة الأخيرة عمليات القرصنة الالكترونية على الكثير من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت عبر استخدام وسائل الاتصالات، وقد نتج عن هذه العمليات المئات من الشكاوى المقدمة الى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات و إدارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية وبنك الكويت المركزي بسب استيلاء هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية».

وأضاف: يرجى افادتنا بالآتي:

1. هل وردت اليكم أي شكاوى متعلقة بهذه العمليات من جهات رسمية أو غير رسمية من يناير 2020، يرجى تزويدنا بصورة عنها ان وجدت.
2. هل ورد إليكم أي طلب من قبل الجهات الرسمية لتحرك دبلوماسي أو أمني عبر سفارات دولة الكويت في الخارج لمكافحة ما يتعرض له المواطنين والمقيمين في دولة الكويت من عمليات قرصنة لحساباتهم البنكية من الخارج. يرجى تزويدنا بصورة عن هذه الطلبات.
3. هل خاطبت وزارة الخارجية، في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الإلكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين، أي من الدول التي ترد منها هذه العمليات. يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات ان وجدت.

وفي سؤاله إلى وزير المالية وزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار، طلب الساير افادته بالآتي:

1. ماهي الآلية المتبعة في بنك الكويت المركزي لاستقبال هذا النوع الشكاوى، يرجى تزويدنا من بإحصائية عن عدد عمليات القرصنة الالكترونية المسجلة من يناير 2020 على الافراد أو المؤسسات أو الشركات.
2. ماهي الاحترازات أو القرارات التنظيمية التي صدرت عن بنك الكويت المركزي في تلك الفترة للحد من هذا النوع من عمليات القرصنة.
3. هل خاطبت بنك الكويت المركزي على حملات توعوية لمكافحة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية لمكافحة القرصنة؟ يرجى تزويدنا بصورة ضوئية عن هذه القرارات إن وجدت.
4. هل خاطب بنك الكويت المركزي الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أو وزارة الداخلية أو وزارة الخارجية في سيل التعاون لمكافحة القرصنة الإلكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين. يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات ان وجدت.

وفي سؤاله إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، طلب الساير إفادته:

1. ماهي الآلية المتبعة في إدارة الجرائم الالكترونية لاستقبال هذا النوع من الشكاوى. يرجى تزويدنا بإحصائية عن عدد عمليات القرصنة الالكترونية المسجلة لديكم التي تمت من يناير 2020 على الافراد أو المؤسسات أو الشركات.
2. ماهي الاحترازات أو القرارات التنظيمية التي صدرت عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في تلك الفترة للحد من هذا النوع من عمليات القرصنة. يرجى تزويدنا بصورة ضوئية عن هذه القرارات والمخاطبات إن وجدت.
3. هل أشرفت الهيئة بصفتها المختصة بمتابعة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية على حملات توعوية لمكافحة القرصنة؟ يرجى تزويدنا بهذه الاجراءات إن وجدت.
4. هل خاطبت وزارة الداخلية أي جهات حكومية أو غير حكومية داخلية أو خارجية في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الإلكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين. يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات ان وجدت.

من ناحيته قال النائب فهد المسعود إنه «سبق أن حذرت بضرورة وجود خطوط دفاع للتصدي للهجمات التي تستهدف بيانات الدولة، وعليه قدمت أسئلة للوزارء المعنيين ولوزير البلدية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حول تلك الهجمات».

وأضاف «سبق أن اقترحت تشكيل لجنة للأمن السيبراني في دور الانعقاد الماضي، وسأجدد الطلب، فلا تهاون بالأمن الوطني».

بدوره قال النائب خالد الطمار: وجهنا أسئلة برلمانية حول وجود مشغل افتراضي للانترنت جديد بالكويت وقد سبق أن صرحنا عن هذا الموضوع ولم يتم اتخاذ أي إجراء.

وتابع: وكذلك وجهنا أسئلة عن المكافآت الخاصة لمجلس إدارة هيئة الاتصالات وبيان الحالة الوظيفية عنهم وسننتظر الرد وفقا للمدة الدستورية.

فهد المسعود

مهند الساير

5 نواب يتقدمون باقتراح لدعم حقوق المصابين بـ «السكري»

مجلس الأمة

تقدم النواب فلاح الهاجري وسعود العصفور وأسامة الزيد وشعيب شعبان وحمد العبيد باقتراح بقانون بشأن حقوق المصابين بداء السكري.

وجاء في نص المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن حقوق المصابين بداء السكري: «لما كانت دولة الكويت تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث الإصابة بداء السكري من النوع الأول، حيث بلغت نسبة المواطنين المصابين به 44.5% من بين كل 100 ألف مواطن خلال سنة 2017، حسب إحصائية الاتحاد الدولي للسكري، وإذا استمر مؤشر الازدياد في نسبة المصابين بالسكري بهذا الشكل فسيزيد حجم الإنفاق العام على الصحة، لما سيصاحب هذا الازدياد الهائل في أعداد المصابين بالسكري من مضاعفات تنهك قطاع الصحة مما يؤثر على ميزانية الدولة». وأضافت: «انطلاقا من دور الدولة في رعاية النشء ووقايته من الإهمال الجسماني والروحي، ولما تقضي به المادة 11 من الدستور الكويتي: تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية.

وانطلاقا من دور الدولة في العناية بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة (مادة 15 من الدستور)، لذلك تقدمنا بهذا الاقتراح بقانون بشأن حقوق المصابين بالسكري المكون من 9 فصول والمتضمن 52 مادة».

الجمهور عن تقديم الوافدين على الكويتيين في «تدريس المسائي»: مرفوض ولن نسكت عنه

فايز الجمهور

أعرب عضو مجلس الأمة النائب فايز الجمهور عن رفضه لتقديم المعلمين الوافدين على الكويتيين في التدريس في المسائي، مشيرا إلى أنهم بنفس التخصصات والمناهج والمدارس في التعليم الصباحي، قائلاً «أمر مرفوض ولن نسكت عنه أو نقبل فيه» وتساءل الجمهور في تصريح له اليوم، «إلى متى يقدم الوافد على الكويتي بحجة الخبرات وكأن الشباب الكويتي ليسوا من أهل الخبرة أو الثقة؟، أين سياسة الإحلال و(التكويت)؟، أين سياسة الاعتماد على أبناء الوطن؟».

وقال مخاطباً وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. عادل المانع، «إن لم يكن لك تحرك في حل هذه المشكلة سيكون لنا تحرك في معاجلة هذا الخلل معك».

عبدالكريم الكندري يطالب بتفعيل «تعارض المصالح» على رئيس وأعضاء مجلس الأمة

عبدالكريم الكندري

دعا عضو مجلس الأمة النائب د. عبدالكريم الكندري أمس، رئيس مجلس الأمة إلى تفعيل قانون تجريم تعارض المصالح، بعد نشر لائحته ودخوله حيز التنفيذ، مع إعداد نماذج الإفصاح التي نصت اللائحة عليها، وإخطار النواب بجاهزيتها تمهيداً للإفصاح عن أي حالة تعارض مصالح قد تنشأ بمناسبة أداء مهامهم.

وقال الكندري في كتابه الموجه إلى الرئيس أحمد السعدون، «بصدور اللائحة التنفيذية لقانون رقم 1 لسنة 2023 في شأن تعارض المصالح ونشرها يكون القانون قد دخل حيز التنفيذ، ولأن رئيس وأعضاء مجلس الأمة من المخاطبين بأحكام هذا القانون وفقا للمادة الثانية منه، فقد أوجبت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على رئيس مجلس الأمة أن يفصح عن حالة تعارض المصالح لدى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وأن يقوم النواب بالإفصاح لدى رئيس المجلس، وذلك وفق نماذج يتم إعدادها بهذا الشأن».

وأضاف، «لذلك نأمل منكم إعداد نماذج الإفصاح التي أوضحتها اللائحة التنفيذية مع إخطار أعضاء مجلس الأمة بدخول قانون تجريم تعارض المصالح حيز التنفيذ وضرورة أن يقوم النواب بالإفصاح عن حالات تعارض المصالح إن وجدت والتي قد تنشأ نتيجة ممارسة مهامهم من خلال هذه النماذج».